● **المبحث الثانى : التعامل المالى بين الخلطاء والشركاء عند الأكثرية :**

النص المحورى الذى يبين ذلك هو قول الله تعالى : ﴿ **وَإِنَّ كَثِيراً مِنَ الْخُلَطَاءِ لَيَبْغِي بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ إِلاَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَقَلِيلٌ مَّا هُمْ** ﴾ [ص : ٢٤] ومعنى الآية إن أغلبية الشركاء يتعدى بعضهم على بعض ويظلمه، قال الزمخشرى : « الخلطاء الشركاء الذين خلطوا أموالهم فإن قلت ماذا أراد بذكر حال الخلطاء فى ذلك المقام؟ قلت قصد به الموعظة الحسنة والترغيب فى إيثار عادة الخلطاء الذين حكم لهم بالقلة، وأن يكره لهم الظلم والاعتداء الذى عليه أكثرهم مع التأسف على حالهم، وأن يسلى المظلوم عما جرى عليه من خليطه وأن له فى أكثر الخلطاء أسوة »(١) .

هذا هوحال أغلبية الشركاء، البغى والظلم والاعتداء، يأكل بعضهم أموال بعض بالحيل المختلفة، ثم يسارعون بها إلى الحكام، ثم يستخدمون كل الأساليب المجانبة للخير للحصول على الحق، فيكثر بذلك تعاطى الرشوة، لما جبل عليه الإنسان من ضعف أمام المال إلا الأقلية القليلة، ولهذا كان « أكثر الخلطاء أسوة » لمن شعر بالظلم ليعرف أن هذا هو أسلوب الناس فى الحياة ليتجنبه إن كان من أهل الخير، قال ابن عاشور : « وذكر غالب أحوال الخلطاء أراد به الموعظة لهما بعد القضاء بينهما على عادة أهل الخير من انتهاز فرص الهداية، فأراد داود عليه السلام أن يرغبهما فى إيثار عادة الخلطاء الصالحين وأن يكره إليهما الظلم والاعتداء »(٢) .

ومن الواضح أن الآية قد استثنت من الأغلبية من توفر فيه الإيمان والعمل الصالح، فدل بمهوم المخالفة على أن الداعى إلى هذا الخلق السيىء فى المعاملات إنما هو عكس ذلك وهو الكفر والعمل السيء، وقد مر بنا ذلك فى المبحث السابق.

وقد ترتب على ذلك عدة تساؤلات يأتى على رأسها :

---

(١) الكشاف : ٣ / ٣٧١ .

(٢) التحرير والتنوير : ٢٣ / ٢٣٦ .

(أ) ماهى الأسباب التى أدت إلى أن يكون أكثر الخلطاء ظالمين.

(ب) هل يمكن للقضاء أن يعيد التوازن الاجتماعى، أم أن الإيمان هو الضمان الوحيد لإعادة هذا التوازن، لأنه علاج للنفس الإنسانية التى هى منبع كل السلوكات، وهو الذى سيتضح من بعد حين نعالج المعاملات فى الأقليات.

وقد توقف ابن عاشور عند الأسباب الداعية إلى أن تكون الأكثرية على هذا السلوك فى المشاركة المالية والمخالطة بصفة عامة فقال: «والسبب فى ذلك من جانب الحكمة أن الدواعى إلى لذات الدنيا كثيرة والمشى مع الهوى محبوب ومجاهدة النفس عزيزة الوقوع، فالإنسان محفوف بجواذب السيئات».

فهذه الأسباب الثلاثة تعد دوافع نفسية قوية لتكثير أهل البغى والظلم فى مجال المعاملات؛ لأنه إذا كانت اللذات الدنيوية المادية قوية بحيث تملك من السلطة ما يجعل الإنسان ضعيفا أمام تلك اللذات، فإن ذلك كاف بأن يضعف وازع الضمير عند الأغلبية، ويذهب بالتقوى، لاسيما فى غياب الإيمان، وقد بينا فى الباب الأول أن الأكثرية لا يؤمنون، مما يبين أن الأغلبية قد فرغت من المحتوى الداخلى ليخلو المجال للشيطان واللذات، فتلعب دورها لترسخ حالة الظلم فى السلوك البشرى، وتوسع بذلك من دائرة البغى بين الخلطاء بشتى صورها، وقد يلاحظ الإنسان أن حياة البشر مليئة بالظلم فى كل معاملاتها، فتلاحظ الغش فى السلع، والسرقة فى الميزان، والتحايل فى الجهد المبذول، عند أداء العمل المشترك، وغالبا ما تنتهى الشركات بين الناس إلى المحاكم حيث تتناقض المعطيات أمام القاضى النزيه، فيغتنمها غير النزيه ليزيد المعاملات سوءا فيكثر البغى، لأنه ينتقل من واقع المخالطات إلى واقع القضاء، فيشقى القضاة والمحامون الذين لا يقبلون الرشوة لكثرة ما يخسرون فى مداولات المحاكم التى ينتشر فيها مرض الرشوة.

وما قلته فى الدافع الأول هذا وهو «كثرة لذات الدنيا» يمكن تعميمه فى الداعيين الآخرين وهما:

١- المشى مع الهوى محبوب لدى النفس البشرية.

٢- كون مجاهدة النفس عزيزة الوقوع لضعف الوازع الدينى حينا وانعدامه أخرى.

ولأن دور المحاكم فى هذا المجال قوى، فإن الآية التى انتهت إلى هذا الحكم العام الذى أفاد أن «كثيرا من الخلطاء ليبغى بعضهم على بعض» كانت قد بدأت الطرح بمسألة القضاء فقال تعالى: ﴿ .. **وَهَلْ أَتَاكَ نَبَأُ الْخَصْمِ إِذْ تَسَوَّرُوا الْمِحْرَابَ * إِذْ دَخَلُوا عَلَىٰ دَاوُودَ فَفَزِعَ مِنْهُمْ قَالُوا لَا تَخَفْ خَصْمَانِ بَغَىٰ بَعْضُنَا عَلَىٰ بَعْضٍ فَاحْكُم بَيْنَنَا بِالْحَقِّ وَلَا تُشْطِطْ وَاهْدِنَا إِلَىٰ سَوَاءِ الصِّرَاطِ * إِنَّ هَٰذَا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً وَلِيَ نَعْجَةٌ وَاحِدَةٌ فَقَالَ أَكْفِلْنِيهَا وَعَزَّنِي فِي الْخِطَابِ * قَالَ لَقَدْ ظَلَمَكَ بِسُؤَالِ نَعْجَتِكَ إِلَىٰ نِعَاجِهِ وَإِنَّ كَثِيرًا مِنَ الْخُلَطَاءِ لَيَبْغِي بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ**﴾ [ص: ٢١ - ٢٤].

فهذان المتخاصمان يتوقعان مسبقًا - بسبب تجارب الحياة - وقوع الظلم من القاضى، فطلبا أن يكون الحكم بينهما بالحق، وأن يكون بعيداً عن الشطط وهو الجور ومجاوزة الحد والقدر المتعارف عليه بين الناس فى المعاملات، وأن يكون أخيراً الحاكم ممن يهدى المتخاصمين إلى الطريق السوى فى المعاملات، بحيث تخلو من الالتواء والتشعب[1] وزيادة فى بيان صور البغى بين الأكثرية فقد سابق القرآن هذه القصة الواقعة بين أخوين، إذ ما دام الاخوة يكونون بهذه الحال من البغى فكيف لا يكون ذلك أنكى وأظهر فى المعاملات الاقتصادية بين الشركاء على المستويات الفردية والدولية.

والظاهر أن سيدنا داود عليه السلام قد حكم فى القضية المعروضة والتى تفيد أن أحد الأخوين استعمل قوته للسطو على الضعيف ليستولى على نعجته الوحيدة دون أن يسمع إلى الطرف الثانى فى الخصومة فوقع فى الخطأ، فعوتب على ذلك التسرع فأدرك خطأه ﴿ **فَاسْتَغْفَرَ رَبَّهُ وَخَرَّ رَاكِعًا وَأَنَابَ** ﴾ [ص: ٢٥].

---

(١) التحرير والتنوير: ٢٣ / ٢٣٤.

ويبدو أن ما خاض المفسرون فيه من تأويلات إنما وقعوا فيه بسبب ما جاء فى سفر صمويل فى الإصحاح الحادى عشر من قصص هى أقرب إلى الخيال منها إلى الحقيقة، قال قطب رحمة الله: «وخاضت بعض التفاسير مع الإسرائيليات حول هذه الفتنة خوضًا كبيرًا تتنزه عنه طبيعة النبوة ولا يتفق إطلاقا مع حقيقتها... وهى لا تصلح للنظر من الأساس، ولا تتفق مع قول الله تعالى: ﴿وَإِنَّ لَهُ عِندَنَا لَزُلْفَىٰ وَحُسْنَ مَآبٍ﴾ والتعقب القرآنى الذى جاء بعد القصة يكشف كذلك عن طبيعة الفتنة ويحدد التوجيه المقصود بها من الله لعبده الذى ولاه القضاء والحكم بين الناس: ﴿يَا دَاوُودُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ فَاحْكُم بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعِ الْهَوَىٰ فَيُضِلَّكَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ﴾ فهى الخلافة فى الأرض والحكم بين الناس بالحق وعدم اتباع الهوى، واتباع الهوى – فيما يختص بنبى – هو السير مع الانفعال الأول وعدم التريث والتثبت والتبين[1].

وفى حديث الرسول ﷺ ما يزيل الغموض عن ذلك حين قال: «إنما أنا بشر، وإنكم تختصمون إلى، ولعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض، فأقضى نحو ما أسمع، فمن قضيت له بحق أخيه شيئا فلا يأخذه، فإنما أقطع له قطعة من النار»[2].

هذه هى الحال التى تتحدث عنها قصة فتنة داود عليه السلام، وهذا هو المراد من عرضها والتعقيب عليها بحكم يقدم قانونا اجتماعيًا يعبر عن النموذج البشرى بقوله تعالى: ﴿وَإِنَّ كَثِيرًا مِّنَ الْخُلَطَاءِ لَيَبْغِي بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾ ثم التعقيب بدور القاضى فى إعادة التوازن الاجتماعى للمجتمع البشرى فى مجال الخصومات.

ومن كل ذلك يتبين أن هذا النص القرآنى الكبير يعبر عن ثلاث مشكلات محورها الأكثرية فى المعاملات:

---

(١) فى ظلال القرآن: ٥/٢٣/٣٠١٨.

(٢) صحيح البخارى: ٤/٢٨٢ – كتاب الأحكام. باب موعظة الإمام للخصوم حديث رقم ٧١٦٩.

١- مشكلة الأكثرية فى مجال المعاملات بين الشركاء.

٢- مشكلة القضاء ودوره فى إعادة التوازن بين الأطراف المتخاصمة فى مجال المعاملات.

٣- القاضي العادل هو خليفة الله فى الأرض لأنه هو المنفذ لحكم الله فى عباده ﴿ **يَا دَاوُودُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الأَرْضِ فَاحْكُم بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ وَلا تَتَّبِعِ الْهَوَىٰ فَيُضِلَّكَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ** ﴾ [ص: ٢٦].

أما الآن فإننا سنقف عند قوله تعالى: ﴿ **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّ كَثِيراً مِّنَ الأَحْبَارِ وَالرُّهْبَانِ لَيَأْكُلُونَ أَمْوَالَ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ** ﴾ [التوبة: ٣٤]، لنبين من خلاله الفرق بين القاضى العادل متمثلاً فى الصفات السابقة التى تجعله خليفة الله فى الأرض، والقاضى المنحرف الذى سيبيع بدنياه آخرته، متمثلا فى هذه الصورة التى يرسمها القرآن لأغلبية الأحبار والرهبان، فقد ذكر الزمخشرى أن: «معنى أكلهم بالباطل أنهم كانوا يأخذون الرشا فى الأحكام والتخفيف والمساهمة فى الشرائع»(١)، وقال القرطبى «كانوا يرتشون فى الأحكام كما يفعله اليوم كثير من الولاة والحكام»(٢).

هذه هى صورة القضاة الذين يتسببون فى انتشار الظلم والبغى والجور بما يقومون به من تشجيع لمن لا ضمير لهم على أكل أموال الناس بالباطل ثم يدلون بها إلى الحكام والقضاء فتنتشر بذلك الأمراض الاجتماعية ويفسد المجتمع وتسقط الدول، فإذا عادوا إلى شرع الله فإنه يحكم الأمة بضوابط العدل فيقل الجور وتنتشر الأنشطة البناءة فيستقيم جال البشرية فتقوى الدولة وترقى الحضارات وتزدهر الشعوب.

* * *

(١) الكشاف: ٢/١٨٦.
(٢) الجامع لأحكام القرآن: ٨/١٢٢.